



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/11
20 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

الآلية العالمية

استعراض تقرير الآلية العالمية عن سياساتها وطرائق عملها وأنشطتها،
وتقديم التوجيه لها، عملاً بالفقرة ٢ (د)، من المادة ٢٢ من الاتفاقية

مذكرة من إعداد الأمانة

١- اتخذ مؤتمر الأطراف في دورته الثانية المقرر ١٨/م أ-٢، بعد أن أشار إلى مقرريه ٢٤/م أ-١ و ٢٥/م أ-١ المتعلقين بتحديد منظمة تأوي الآلية العالمية والاتفاق على طرائق عملها، وبالترتيبات المؤسسية التعاونية لدعم الآلية العالمية. وبموجب ذلك المقرر:

(أ) يطلب إلى الآلية العالمية أن تقيم عملية مستمرة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص، وأن تقدم تقريراً إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة كي ينظر فيه ويتخذ الإجراءات المناسبة؛

(ب) يحيط علماً بالمشروع الأول لاستراتيجية تشغيل الآلية ويطلب من رئيس الآلية العالمية استكمال وضع استراتيجية للتشغيل، بما يكفل النظر نظرة كاملة في جميع المهام الرئيسية للآلية، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية وتوزيعها وفقاً لما جاء في مقرر المؤتمر ٢٤/م أ-١؛

(ج) يقرر الاضطلاع في دورته الثالثة، وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢١ من الاتفاقية، بأول استعراض لسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها، وأن يدرس ويتخذ الاجراءات المناسبة استنادا إلى هذا الاستعراض.

٢- ويرفق بهذه المذكرة تقرير رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن سياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها^(١). ويتضمن هذا التقرير معلومات عن عملية التشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية وكذلك مع القطاع الخاص. ويتضمن هذا التقرير أيضا تقييماً للاجراءات التي اتخذتها الآلية العالمية لتسهيل الاستعراض الأول لسياساتها وطرائق عملها وأنشطتها على نحو ما طلب في المادة ٢١ من الاتفاقية وفي المقرر ١٨/م أ-٢.

٣- وسيقدم أيضا إلى مؤتمر الأطراف تقرير عن الاستراتيجية التنفيذية للآلية العالمية للنظر فيه.

(١) يستنسخ هذا التقرير دون مراجعة تحريرية من جانب أمانة الاتفاقية.

تقرير رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن الآلية العالمية
إلى مؤتمر الأطراف الثالث

ريسيقي، البرازيل، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

٤	١- مقدمة
٤	٢- الأساس المنطقي لأنشطة الآلية العالمية والنهج المتبع إزاءها
٥	٣- المبادرات الوطنية
٨	٤- المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية
١١	٥- المبادرات الاستراتيجية والأنشطة التمكينية
١٥	٦- الجوانب المؤسسية
١٥	٦-١ إقامة مكتب الآلية العالمية
١٧	٦-٢ اللجنة التيسيرية
١٨	٦-٣ التعاون مع المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية
٢٠	٦-٤ الاستراتيجية التنفيذية
٢١	٧- تعبئة الموارد: البلدان والمؤسسات المانحة
٢٢	٨- التعاون مع المنظمات غير الحكومية

١ - مقدمة

تنص المادة الثالثة - باء من المرفق الأول من مذكرة التفاهم بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأطراف على أن يقدم المدير الإداري نيابة عن رئيس الصندوق تقارير إلى مؤتمر الأطراف. وهذا التقرير يستجيب لهذا الالتزام. وهو يغطي الفترة الممتدة من مؤتمر الأطراف الثاني إلى منتصف آب/أغسطس ١٩٩٩، ويبيّن الأساس المنطقي للآلية العالمية، ويوفر عرضاً مستوفى لتطور مكتب هذه الآلية، ويحتوي على معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها خلال فترة التقرير، ويشمل قسماً يتعلق بتعاون الآلية العالمية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وبذا فإن التقرير يستجيب لطلب مؤتمر الأطراف الثاني في هذا الصدد، (المقرر ١٨/م أ-٢)، كجزء لا يتجزأ منه.

ويحتوي هذا التقرير تقييماً ذاتياً للأعمال التي اضطلعت بها الآلية العالمية في هذه الفترة، بغية تسهيل الاستعراض الأول لسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها، على نحو ما طُلب في المادة ٢١ من اتفاقية مكافحة التصحر.

٢ - الأساس المنطقي لأنشطة الآلية العالمية والنهج المتبع إزاءها

إن الأساس المنطقي لأنشطة الآلية العالمية والنهج المتبع إزاءها يستندان إلى تطور الاستراتيجية التنفيذية. وستقدم هذه الاستراتيجية على نحو منفصل إلى مؤتمر الأطراف. وبالتالي، يكفي هنا ذكر المبادئ التوجيهية التي تعمل على أساسها الآلية العالمية والتي استند إليها استخدام الموارد الحفازة المتاحة للآلية العالمية خلال السنة الأولى لعملياتها. وترد المبادئ التوجيهية التي تعمل على أساسها الآلية العالمية في المقرر ٢٥/م أ-١. وهي كما يلي:

- الاستجابة وفقاً للطلب ولكن بشكل استباقي لاحتياجات الأطراف ولأولوياتها؛
- عدم الازدواجية مع الآليات والمرافق القائمة، بل تعزيز قيمتها؛
- عدم الاحتكار والعمل على أساس تشجيع التمويل المتعدد المصادر والمتعدد القنوات؛
- توخي المرونة العالية في عملياتها، والاستجابة للفرص الناشئة؛
- الكفاءة مع قلة الموارد، والاعتماد على مؤسسات أخرى، بما في ذلك المؤسسة التي تأوي الآلية، وكذلك الاستعانة بالقدرات والتسهيلات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص مكتب المنسق المقيم، وعلاوة على ذلك؛

- أن يشكل الحياض والعالمية أساس عمليات الآلية العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، توفر خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية إطار العمل لتنفيذ الاتفاقية. وتنص الاتفاقية أيضا على أن هذه الخطط ينبغي أن تكون متصلة اتصالاً وثيقاً بالجهود الأخرى لصياغة سياسات لتنمية قابلة للإدامة. فضلا عن ذلك، تذكر الاتفاقية بوضوح أن مشكلة التصحر (أي تردي الأرض في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية)، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية نفسها، وعلى وجه خاص، بجميع جوانب التنمية الريفية، وبالتنمية الزراعية، والقضاء على الفقر، والتنمية القابلة للإدامة. ومن المفهوم أن هذا هو السبب الرئيسي في أن الآلية العالمية ليست صندوقاً مركزياً، وإنما هي أقرب إلى مؤسسة سمسرة. وعلى هذا الأساس كان النهج إزاء اشتراك الآلية العالمية في تنفيذ الاتفاقية خلال السنة الأولى لعملياتها يهدف إلى:

- '١' دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية، بناء على الطلب؛
- '٢' المساعدة، بناء على الطلب، في صياغة أو تنفيذ برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية؛
- '٣' استحداث نموذج للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والعمل على تعبئة الأطراف المهتمة وعلى الربط الشبكي لأجل نقل التكنولوجيا وإدارة المعلومات؛
- '٤' إطلاق مبادرات استراتيجية لتعزيز فرص التمويل العامة لتنفيذ الاتفاقية ولتناول التصحر وتردي الأرض على مستوى السياسات.

٣- المبادرات الوطنية

تعمل الآلية العالمية مع ثلاثة بلدان في غرب أفريقيا: بوركينا فاسو والسنغال ومالي. وأجريت أيضا مناقشات أولية فيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمناسبة الاجتماع الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي عُقد في ليما، بيرو، في آب/أغسطس ١٩٩٩، ضمن مناسبات أخرى. والدعم الذي تقوم بتوفيره الآلية العالمية يهدف إلى ما يلي:

- توفير المساعدة في استحداث إطار "لبرامج تنمية المناطق المحلية"، كأداة لتنفيذ برامج العمل الوطنية على المستوى المحلي، ويرتبط بذلك توفير المساعدة لإنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر، كوسيلة لتوجيه الموارد المالية إلى المستوى المحلي؛

- تحديد الروابط فيما بين برامج العمل الوطنية والمبادرات الجاري تنفيذها أو المخططة على المستوى الوطني، على سبيل المثال برامج التنمية التي تدعمها جهات مانحة ثنائية/أو متعددة الأطراف، أو مبادرات مثل مبادرة خصوبة التربة التي استحدثها البنك الدولي والفاو وغيرهما.

بوركينافاسو

ظل برنامج العمل الوطني لبوركينا فاسو قيد الاعداد لسنوات عديدة. وحصل على دعم مالي من الحكومة البوركيناابية ومن عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وكان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من بين الجهات المانحة الدولية، وقد أدى دوراً رئيسياً. ويوفر برنامج العمل الوطني إطاراً يمكن فيه مواصلة تطوير برامج محددة قائمة لجهات مانحة كما يمكن أن تُدرج فيه مبادرات كبيرة جديدة ومبادرات للمجتمعات المحلية وللمجتمع المدني. وتعتبر مبادرة خصوبة التربة التي يدعمها كل من البنك الدولي والفاو مثالا يبين كيف يمكن أن تدمج المبادرات السارية التنفيذ. ويجري تنسيق هذه المبادرة مع برنامج العمل الوطني وربطها بمشاريع سارية التنفيذ فعلا في الميدان، ومن ثم يمكن أن تصبح أداة للعمل في قضايا خصوبة التربة على مستوى القرية. وستمول الآلية العالمية حلقة تدارس وطنية بهدف استكمال هذه العملية.

وتدعم الآلية العالمية أيضا عملية استكمال تعريف صندوق التصحر الوطني لبوركينا فاسو، الذي صمم باعتباره آلية التمويل الرئيسية لتنفيذ برامج التنمية المحلية. وأوصت الآلية العالمية بأن تدعى الدوائر المانحة والقطاع الخاص للاشتراك في تحديد طرائق عمل الصندوق، لضمان أن يعكس احتياجاتهما وشواغلها بصفتها من المساهمين المحتملين. وستستجيب الآلية العالمية على نحو إيجابي لطلبات الاسهامات الأولية لرسملة الصندوق، جنبا إلى جنب مع الحكومة البوركيناابية.

مالي

دعي المدير الإداري لحضور مائدة مستديرة قطاعية بشأن تمويل البيئة، نظمتها حكومة مالي في أيار/مايو ١٩٩٩. وأعدت الحكومة، كأساس للمائدة المستديرة، وثيقة محددة لتتظر فيها الجهات المانحة. وعرضت هذه الوثيقة أربعة مجالات برامج واردة في كل من الخطة الوطنية للعمل البيئي وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. وتم إدماج الوثيقتين في جهد لتبسيط نهج الحكومة إزاء التحديات البيئية والتحديات المتعلقة بمكافحة التصحر.

وكانت الدوائر المانحة ممثلة تمثيلا طيبا في المائدة المستديرة وأرسل بعض المنظمات والبلدان، ومنها ألمانيا وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مندوبين من المقر الرئيسي. وتلقت الحكومة ردا إيجابيا على مقترحاتها وأعلنت في الحفل الاختتامي عن تعهدات تبرع تتجاوز بكثير التوقعات الأولية.

وعرضت الآلية العالمية العمل مع الحكومة والدوائر المانحة في تعيين مبادرات تستهدف على وجه التحديد عملية مكافحة التصحر. ولذا، ستأخذ الآلية العالمية الخطة الوطنية للعمل البيئي/برنامج العمل الوطني كنقطة إنطلاق لها، ولكنها لن تقتصر على مجالات البرنامج الأربعة التي عُرضت في المائدة المستديرة. وحتى كتابة هذا التقرير، لم يتم القيام بزيارة متابعة إلى مالي. وبالتالي يبقى أن يحدد بدقة كيف يمكن للآلية العالمية أن تتفاعل مع الحكومة والدوائر المانحة في هذه العملية. ومع ذلك، أُجريت فعلاً مناقشات مع موظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المسؤولين عن مالي. وفضلاً عن ذلك، سيمنح الاهتمام الواجب للخيار المتعلق بإدماج مبادرة خصوبة التربة في الخطة الوطنية للعمل البيئي/برنامج العمل الوطني. وقد كانت الآلية العالمية مفيدة فعلاً في تسهيل المناقشات بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية فيما يتعلق بمشروع مخطط ممول من المرفق العالمي للبيئة في دلنا النيجر الداخلية. وقد تم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع البنك الدولي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى المرفق العالمي للبيئة مقترحات بمشاريع مشابهة. إن هدف الجمع بين موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بما لديه من خبرة واسعة في العمل مع صغار المزارعين، وموارد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، بما لديه من خبرة في إدارة الموارد الطبيعية البرية، ينطوي على إمكانيات كبيرة. وتقوم الحكومة حالياً بالنظر في هذا الاقتراح.

السنغال

كانت حكومة السنغال من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية وأيضاً من أوائل البلدان التي استكملت برنامج العمل الوطني الخاص بها. وقام المدير الإداري بزيارة هذا البلد لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للآلية العالمية أن تدعم على أفضل نحو الانتقال من عملية التخطيط الطويلة والشاملة، تمشياً مع الاتفاقية، إلى مرحلة التنفيذ. وحظيت عملية التخطيط بدعم مالي من الحكومة ومن عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي جهد للانتقال على نحو سريع من التخطيط إلى العمل، أعدت الحكومة، بالتعاون الوثيق مع عدد من الجهات غير الحكومية (التي تضم منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى مثل رابطات المزارعين، على السواء)، برنامج عمل ذات أولوية. ويضم برنامج العمل ذو الأولوية عدداً من مبادرات التنمية التي أعدتها المجتمعات المحلية بدعم من المنظمات غير الحكومية المعنية. والفكرة الأساسية هي أن تمول هذه المبادرات من خلال صندوق وطني لمكافحة التصحر. إلا أنه لم يتم بعد إنشاء مثل هذا الصندوق على نحو كامل ولذا، أثرت الحكومة اختيار برنامج عمل ذات أولوية كخطوة مؤقتة. وعرضت الآلية العالمية، من ناحيتها، دعم إنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر والنظر بصورة إيجابية أيضاً في الاشتراك في تمويل برنامج العمل ذات الأولوية. وفي كلتا الحالتين، ستعمل الآلية العالمية بالتضافر مع الحكومة بصفتها مساهماً أولاً في المبادرتين، فور بلورتهما وإقرارهما على نحو كامل.

وكانت إحدى نتائج المشاورات مع الحكومة على المستوى الوزاري (شملت وزراء البيئة والتخطيط والمالية) ومع عدد من الجهات المانحة الرئيسية في السنغال، هي الاتفاق المؤقت على أن تقوم الحكومة بتنظيم اجتماع للجهات المانحة لإثبات التزامها الكامل ببرنامج العمل الوطني وبتنفيذ هذا البرنامج. وقبل هذا الاجتماع،

سيُتبعين على الحكومة أن تحدد إسهامها في كل من برنامج العمل ذي الأولوية وصندوق مكافحة التصحر. إن الدوائر المانحة مدركة للالتزامها بموجب الاتفاقية بالإسهام في تنفيذ برنامج العمل الوطني، لا سيما في ضوء الأولوية التي تمنحها الحكومة السنغالية للخطة.

وأجرى عدد من المناقشات مع وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والمياه في السنغال، بهدف استكشاف إمكانيات مواءمة المبادرات القطاعية مع برنامج العمل الوطني. وفي هذا السياق، تعتبر مبادرة خصوبة التربة (التي نوقشت فعلاً مع البنك الدولي والفاو)، خياراً قابلاً للتطبيق. وهناك برنامج يتعلق بالثروة الحيوانية حظي في البداية بدعم من بنك التنمية الأفريقي ويحظى حالياً بدعم البنك الدولي، ربما يوفر أيضاً نهجاً على المستوى الإقليمي. ومن الواضح أن مبادرة تتعلق بوادي نهر السنغال ستكون وثيقة الصلة جداً ببرنامج العمل الوطني (انظر الفصل ٤).

كوبا وهايتي

في إطار منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أوليت الأولوية إلى كوبا وهايتي، للدعم على المستوى الوطني، مع اعتبار بيرو البلد الثالث ذا الأولوية. وستعتمد الآلية العالمية على الجهود التي بُذلت بالفعل والتي تشمل دعماً من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال تعاون فيما بين الوكالات اشتركت فيه الفاو وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، في وضع برنامج العمل الوطني لكوبا. ويشمل ذلك تنفيذ أنشطة رائدة في إطار برنامج تنمية المناطق المحلية في حوض نهر كاوتو. وتنتظر الآلية العالمية في دعم كوبا فيما يتعلق باستكمال وتنفيذ برنامج العمل الوطني وفي عملية تقرير الصلاحية التقنية لبرنامج تنمية المناطق المحلية في حوض نهر كاوتو.

وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار تعاونه مع حكومة هايتي، بتقديم المساعدة لوزارة البيئة فيما يتعلق بمنهجية المشاركة في إعداد برنامج العمل الوطني لهايتي. وستسهم الآلية العالمية في ضمان تحقيق التكامل التام لبرنامج العمل الوطني وستنظر في خيارات مختلفة لتوجيه الموارد لتمويل تخطيط الأنشطة وتنفيذها، مثل صناديق التنمية الريفية وصندوق المجتمعات المحلية. وستسهم الآلية العالمية أيضاً في وضع استراتيجيات وبرامج يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الجهات المانحة.

٤ - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

بدأت الآلية العالمية دعم تطوير أنشطة في إقليم واحد ومنطقتين فرعيتين. وأهداف الآلية العالمية فيما يتعلق ببرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية هي كما يلي:

- تحديد اتجاه ومحتوى برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية في مرحلة البدء/الصياغة من عملية التشاور، ودعم عملية تصميم برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية و/أو إقرار صلاحيتها؛

- دعم المؤسسات المركزية لبرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية في تحديد نقاط الترابط فيما بين برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية وبرامج العمل الوطنية المعنية، ووضع الترابط بينها موضع التنفيذ؛
- تشجيع تشكل تحالفات استراتيجية بين الهيئات دون الإقليمية التي تكون ولاياتها ذات صلة بأهداف برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على المنظمات التي لديها قدرات مثبتة أو إمكانيات للإسهام بصفة هيئات ممولة مشاركة في تنفيذ برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية؛
- البحث عن طرق وفرص لإعمال الترابط فيما بين برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية والمجالات المحورية الأربعة للمرفق العالمي للبيئية، حيثما تتصل بتردي الأراضي؛

أمريكا اللاتينية

بناء على اقتراح من شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقوم الآلية العالمية، من خلال الشبكة الإلكترونية "FIDAMERICA"، بدعم مؤتمر إقليمي يتعلق بمشاريع خاصة بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكذلك بمشاريع أخرى لا تخص الصندوق، حول موضوع تردي الأراضي ومكافحة التصحر. والهدف من هذه المبادرة هو تسهيل الاتصال فيما بين الجهات الفاعلة في الميدان في بلدان مختلفة من المنطقة، من خلال الاتصال الإلكتروني، بدلاً من تنظيم مؤتمرات رفيعة المستوى لهذا الغرض. ولضمان أن تجري المناظرة الإلكترونية على نحو فعال، عيّن شخص لإدارة هذا المحفل الإلكتروني. وستعرض نتيجة المناظرة الإلكترونية على مؤتمر الأطراف الثالث في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ومن المتوقع أن توفر هذه المناظرة مؤشرات بشأن الكيفية التي يمكن بها للآلية العالمية دعم لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والكيفية التي يمكن بها جمع المعارف التقليدية وتعميمها على نحو فعال.

وفي أعقاب الاجتماع الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية الذي عُقد في ليما، بيرو، في آب/أغسطس ١٩٩٩، أعربت الآلية العالمية عن اهتمام بدعم مبادرة تستهدف استعراض أطر مختارة للسياسات الوطنية. والهدف هو تحديد واختيار عدد محدود من السياسات التي تعوق التنمية وتنفيذ أهداف اتفاقية مكافحة التصحر، والسعي من أجل مراجعة هذه السياسات. وهذه المبادرة يجري تنفيذها فعلاً في المكسيك ومن المتوقع أن يجري من هناك التنسيق من أجل مزيد من التوسع في المنطقة. ويهتم أيضاً بدعم هذه المبادرة بنك التنمية للبلدان الأمريكية. وإذا نجحت هذه المبادرة، يمكن تماماً أن تواصل في مناطق أخرى وأن تصبح جزءاً من حافظة المبادرات الاستراتيجية للآلية العالمية.

واعتبر الاجتماع الإقليمي مبادرتي منطقة غران تشاكو والنظام البيئي في بونا من الأولويات على المستوى دون الإقليمي. وسيقتضي دعم الآلية العالمية المحتمل لهاتين المبادرتين مزيداً من المناقشات.

غرب أفريقيا

وافق وزراء البيئة لدول غرب أفريقيا في اجتماع في لومي في أيار/مايو ١٩٩٩ على برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأسهمت الآلية العالمية مالياً في هذا الاجتماع. وسيعتمد رؤساء الدول برنامج العمل في المستقبل القريب. واستهلكت الآلية العالمية بالفعل مناقشات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في الساحل باعتبارها المنظمة الرئيسية في غرب أفريقيا المسؤولة عن الجوانب التقنية لبرنامج العمل فيما يتعلق بتنفيذ أجزاء محددة من البرنامج. وما زالت المناقشات في مراحلها الأولى، ولكنها تركز على دعم استحداث نظام لرصد التصحر في المنطقة، وعلى إنشاء حوضي النهريين (السنغال والنيجر) وغيرها من موارد المياه المشتركة، وعلى مبادرة إقليمية تتعلق بالثروة الحيوانية، تغطي سلسلة الانتاج بأكملها. ومن المرجح أن تركز تطورات أخرى على نظام إقليمي للتنبؤ بالمناخ وعلى جرد لقاعدة الموارد الطبيعية في المنطقة.

وناقشت الآلية العالمية هذه المبادرات مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وأعرب الاتحاد عن اهتمام شديد بالمشاركة من الناحية التقنية وكذلك كمنظمة مشاركة في التمويل. وفيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية، الذي يمثل جزءاً جوهرياً من اقتصاد غرب أفريقيا، فإن لدى الاتحاد بالفعل مشاريع جارٍ تنفيذها في هذا الصدد. وتعمل في هذا القطاع أيضاً اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل. والدور الذي يمكن أن تؤديه الآلية العالمية في هذا الصدد هو تعزيز التنسيق بين هذه المبادرات ودعم زيادة تطويرها، بحيث تغطي القطاع الإنتاجي للاقتصاد. ويبدو هذا سياقاً يمكن من خلاله للآلية العالمية أن تفي بدورها "كوسيط" و"سمسار"، يقوم بالجمع بين المؤسسات الإقليمية والدولية، والتقنية والمالية.

غرب آسيا

دعمت أمانة الاتفاقية وضع برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيران، البحرين، الجمهورية العربية السورية، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن). ولدى إنشاء الآلية العالمية، طلب ممثلون عن المنطقة والأمانة من الآلية العالمية دعم وضع برنامج العمل وتأمين تمويله. ولذا قام المدير الإداري بزيارة المنطقة في آذار/مارس ١٩٩٩، وبعد ذلك وضع مشروع اقتراح لهذه الغاية. وكلفت الآلية العالمية اثنين من كبار الخبراء الاستشاريين من المنطقة بزيارة جميع البلدان والمؤسسات الإقليمية والدولية الثلاث المعنية (المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والجافة، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا)، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبعد أن يناقش الخبراء الاستشاريون على نحو كامل محتوى البرنامج مع جميع الأطراف، سيراجع النص

على ضوء هذه المناقشات. وسيُعقد مؤتمر للتصديق النهائي على برنامج العمل في بداية سنة ٢٠٠٠، سيدعى إليه ممثلو البلدان والمؤسسات المانحة.

وسيقوم الخبيران الاستشاريان، كجزء من مهمتهما، بالاتصال بالمؤسسات المانحة المحتملة في المنطقة، مثل الصندوق العربي للتنمية وبنك التنمية الإسلامي، لضمان اشتراك هذه المؤسسات على نحو كامل في العملية ولتوفير فرصة لها للإعراب عن وجهات نظرها. وقد أسهم بنك التنمية الإسلامي بالفعل مالياً في وضع البرنامج ويواصل دعم تطوره بتخصيص أموال للآلية العالمية لهذه الغاية.

التقييم

كان المبدأ الذي استرشدت به الآلية العالمية في عملها مع برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية هو تأمين معايير تقنية عالية وضمان مراعاة مبادئ الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تبحث الآلية العالمية على نحو نشط عن فرص لدمج برامج العمل في المبادرات الجاري تنفيذها الخاصة بمكافحة التصحر وتردي الأراضي، بهدف جعل كل من برامج العمل والمبادرات التكميلية مناسبة بقدر الإمكان للذين سيستفيدون منها، مما سيعزز أيضاً إمكانية تمويلها.

وتسعى الآلية العالمية أيضاً إلى إشراك المانحين المحتملين في مرحلة مبكرة بقدر الإمكان في صياغة وتحديد المبادرات، وفي نيتها أن تجعل ذلك واحدة من سياساتها. ومرة أخرى، الهدف هو تسهيل تأمين الموارد المالية. والهدف العام لهذا النهج هو تطبيق مبادئ الاتفاقية التي تلزم البلدان الأطراف والمناطق النامية بالوفاء بمعايير الاشتراك على نطاق واسع في صياغة تنفيذ برامج العمل. وإن البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية ملتزمة، بدورها، بتوفير دعم مالي لتنفيذ البرامج والمبادرات المنبثقة من هذه العملية.

ومن الجدير بالملاحظة أن الآلية العالمية لم تتمكن من أن تبدأ سوى عدد محدود من الأعمال على المستوى القطري ودون الإقليمي في سنتها الأولى. ومع ذلك، يجدر ذكر أنه كان قد تقرر منذ البداية متابعة عدد محدود من المبادرات حتى النهاية على أشمل نحو ممكن، بدلا من تشتيت الموارد المحدودة على نحو واسع جداً. وبالمثل، لقد سعى إلى تطبيق نهج برنامجي على المستوى القطري ودون الإقليمي، بدلا من دعم مبادرات منعزلة. وكان الأساس المنطقي لذلك هو تأمين أكبر عائد ممكن للاستثمار من حيث الوقت والجهد والموارد المالية.

٥ - المبادرات الاستراتيجية والأنشطة التمكينية

إن الهدف من إشراك الآلية العالمية في المبادرات الاستراتيجية والأنشطة التمكينية هدف مزدوج: السبب الأول هو استكشاف إلى أي مدى يمكن الحصول على تمويل إضافي وجديد عن طريق اتباع نهج ابتكارية لتمويل

الاتفاقية (مبادرات استراتيجية)، والسبب الآخر هو وضع مبادرات ذات صلة بأكثر من منطقة واحدة، وبالتالي تنصدي لمشكلة التصحر وتدهور الأراضي على مستوى السياسة العامة (أنشطة تمكينية). وفي هذا السياق، يتم وضع أربع مبادرات، هي:

تنحية الكربون

ترتبط هذه المبادرة بإمكانية تعزيز التآزر بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية الدولية بشأن تغير المناخ. وأحد أهداف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هو تخفيض تركُّز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، بغية التخفيف من أثر ظاهرة الدفيئة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بطريقتين: الطريقة الأولى هي تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أما الطريقة الثانية فهي امتصاص ثاني أكسيد الكربون الموجود فعلاً في الجو إلى داخل الكتلة الأحيائية.

وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، فإن تكلفة تخفيض الانبعاثات أكثر بأضعاف من تكلفة امتصاص ثاني أكسيد الكربون عن طريق المبادرات المتعلقة بإعادة التحريج وتحسين الأراضي في العالم النامي. وبالتالي، قد يُتاح مبلغ كبير من الأموال لأغراض مشاريع تحسين الأراضي. ولكن، بغية التمكن من الاستفادة من هذه الإمكانية، يجب أن يكون من الممكن التحقق من احتجاز الكربون بعد امتصاصه في الكتلة الأحيائية، ومن عدم انبعاثه مرة أخرى في الجو. وقد شرعت الآلية العالمية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وأمانة الاتفاقية، في النظر في الجانب الميداني من عملية تنحية الكربون، نظراً إلى أن المواد العضوية في التربة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاجية التربة ذاتها، خاصةً في مناطق الأراضي الجافة. ومن المفهوم أن هذه المبادرة قد تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تُسفر عن تدفقات في الأموال، ولكن نظراً لما تنطوي عليه من إمكانات، يُعتقد أن من الضروري أن تشترك الآلية العالمية في المناقشات والعملية.

مبادرة التخفيف من عبء الديون

بمقتضى ولاية الآلية العالمية المتمثلة في "استكشاف أساليب وحوافز مبتكرة من أجل تعبئة وتوجيه الموارد، بما في ذلك عمليات مبادلات الديون وغيرها من الوسائل المبتكرة"، بدأت الآلية العالمية تنظر في إمكانات وسبل إقامة صلة بين المبادرة الجديدة لمجموعة البلدان الصناعية الثمانية بشأن التخفيف من عبء الديون، وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتوجه المادة ٢٠ من الاتفاقية الاهتمام إلى أعباء الديون الواقعة على كاهل الأطراف من البلدان النامية المتأثرة، وخاصة الموجود منها في أفريقيا، وإلى الآثار الضارة المترتبة على أعباء الديون فيما يتعلق بجميع جوانب الاتفاقية. وفي أعقاب مبادرة التخفيف من عبء الديون الصادرة عن مجموعة الثمانية في كولون في حزيران/يونيه ١٩٩٠، وطلب موجه من رئيس مؤتمر الأطراف، بدأت الآلية العالمية بإجراء دراسة من أجل النظر في إمكانية استفادة الاتفاقية من هذه المبادرة. ولا ينبغي إساءة فهم اشتراك الآلية العالمية فيما يتعلق بمبادرة كولون على أنها تُدخل شروطاً إضافية من شأنها أن تعوق الجهود الجارية من أجل توسيع عملية التخفيف من عبء الديون

والتعجيل بها لصالح البلدان الفقيرة. بل سيتمثل الهدف في دراسة إمكانيات وطرائق إقامة صلة بين المبادرة الجديدة لمجموعة الثمانية وتنفيذ الاتفاقية. وترتبط الصلة بالاستثمارات في مجال تحسين إدارة الأراضي، ولذلك تنطوي على جانب يتعلق بالاستثمار الاقتصادي، فضلاً عن جانب اجتماعي. ولذلك، قد تُسفر الروابط المحتملة بين المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، عن عدة فوائد:

- تستطيع الحكومات المعنية، عن طريق توجيه جزء من الموارد الحكومية التي يفرج عنها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون نحو الأنشطة الرامية إلى عكس عملية تدهور الأراضي المنتجة أو منعها، أن تهيئ الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام بيئياً. ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز قدرة هذه الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل فيما يتعلق بخدمة الديون؛
- وتوفّر اتفاقية مكافحة التصحر إطاراً على أساس واسع النطاق للشراكة، فيما يتعلق بجميع الأنشطة المرتبطة بالتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر في المناطق المتأثرة بتدهور الأراضي، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية المستدامة، والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم. وبالتالي، قد توفّر إقامة صلة بين التخفيف من عبء الديون وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر فرصة للتوفيق بين الشواغل المتعلقة بالمصالح التي تبدو تنافسية للدوائر المناصرة للاستثمار في "البيئة" و"القطاعات الاجتماعية".
- ووفقاً لمبادرة كولون، سيتم في النهاية تحديد مدى وسرعة التخفيف من عبء الديون بموجب ترتيبات محددة بين كل بلد مدين ودائنيه. غير أنه من شأن الآليات الاستشارية والأطر الاستراتيجية التي أُقيمت بموجب اتفاقية مكافحة التصحر على الأصعدة دون الإقليمية، والإقليمي، والعالمية، أن توفر منتديات مفيدة لتبادل التجارب في مجال مكافحة تدهور الأراضي، وذلك عن طريق الجمع بين الموارد الخارجية والمحلية، بما فيها الموارد المفرج عنها عن طريق التخفيف من عبء الديون.

إن الحوار بين الآلية العالمية والشركاء الآخرين في التنمية، بشأن خطة التخفيف من عبء الديون، سيُشمل، في جملة أمور، التعاون مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، ليس فقط اعترافاً بالأثر الحاسم لدورها في الدعوة إلى التخفيف من حدة الديون في سياق المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، بل أيضاً مراعاة لتأكيد اتفاقية مكافحة التصحر على أهمية اشتراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقية. وتحقيقاً لهذا الغرض، أُجرت الآلية العالمية مناقشات أولية مع منظمات غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة.

وكما ورد أعلاه، ستصبح المفاوضات بشأن التخفيف من عبء الديون، في النهاية، مسألة تسوى بين البلدان المدينة ودائنيها. وفي هذه المفاوضات، ستُتخذ القرارات النهائية بشأن كيفية تخصيص واستثمار الموارد الناجمة عن تخفيف عبء الديون. ولذلك، يجب أن يتمثل الهدف على الصعيد الدولي في تمهيد السبيل للمفاوضات على المستوى

القطري، ويمكن الاضطلاع بذلك عن طريق التأكد من ادراج مسألة التصحر وتدهور الأراضي بصورة بارزة على قائمة المسائل التي سيُنظر فيها في هذه المفاوضات.

البرامج المجتمعية للتبادل والتدريب

الهدف من هذا النشاط هو التشجيع على إقامة حوار وتبادل للتجارب بشكل منتظم بين "مستخدمي الموارد الطبيعية" بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك كأساس لبناء شراكة بين المجتمعات المحلية، والحكومة (المركزية أو المحلية)، والشركاء الآخرين بمن فيهم الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتحقيقاً لهذا الغرض، وكمتابعة للمشاورات المعقودة مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، ومراكز التنسيق التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد القطري، والمؤسسات المتخصصة، يجري النظر في البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب من أجل تلقي الدعم من الآلية العالمية وشركائها. وستقوم الآلية العالمية بالمساهمة بموارد حفازة (من الناحية المالية والمفاهيمية)، من أجل تسهيل وضع هذا البرنامج وتنفيذه. ويُنظر إلى البرنامج بوصفه مبادرة لبناء القدرات الشعبية ومن المتوقع أن يعزز القدرة الاستيعابية على الصعيد المحلي. وبذلك، سيمهد السبيل لمواصلة استثمار الموارد المحلية والخارجية المقدمة من الجهات المانحة، دعماً لأهداف برامج العمل الوطنية. وسيتم تنفيذ البرنامج بشكل لا مركزي، مع توفير إطار إجمالي لكي تستفيد المشاريع والبرامج التي تنفذها منظمات غير حكومية أو مؤسسات حكومية من بعضها بعضاً. وستُخذ أيضاً الترتيبات اللازمة لإدراج المجالات المسقطه حالياً من البرامج الإنمائية. وأخيراً، ستتخذ ترتيبات تعاونية فيما يتعلق بإدارة المعارف ونشر أفضل الممارسات على نطاق واسع عن طريق اتفاقات الشراكة بين شبكات المعارف القائمة والمستقبلية.

وتوفر المبادرة التي تدعمها الآلية العالمية في أمريكا اللاتينية، والمناقشة أعلاه، نموذجاً لإقامة الاتصالات الأولية وتبادل المعارف فيما بين المشاريع. ولذلك، قد يكون من المناسب أن تضطلع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر بمسؤولية تشغيل شبكة مماثلة للشبكة التي يتم تحديدها في أمريكا اللاتينية، والاستناد إلى هذه الشبكة وتوسيعها، في إطار البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب.

رصد التصحر

على الرغم من أن التصحر مسألة تتصدر الأنباء منذ حوالي ثلاثة عقود، لا توجد بعد طريقة متفق عليها عالمياً لقياس وتقييم عملية التصحر وتدهور الأراضي. ولكن، في نهاية المطاف، لا يمكن قياس نجاح تنفيذ الاتفاقية إلا بواسطة هذه الحسابات. ولذلك، تولى الأهمية للمساهمة في هذه المسألة الأساسية. وقامت منطقة ومنطقتان فرعيتان (آسيا، وغرب أفريقيا، وشمال أفريقيا) بالاتصال بالآلية العالمية بشأن وضع نظم لرصد التصحر. وبذلك، توجد فرصة لدمج هذه الاهتمامات والتصدي للمسألة على النطاق العالمي. ولا تزال المناقشات في هذا الصدد في مستهلها. غير أن الآلية العالمية تتوقع أن تشارك في هذه المبادرة عدة مؤسسات، بما فيها أمانة الاتفاقية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، ومركز "أغريميت" (مؤسسة عضو في اللجنة الدائمة

المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل)، وشبكة آسيا الناشئة المعنية برصد التصحر، بين جهات أخرى.

التقييم

إن المبادرات الاستراتيجية بحكم طبيعتها، طويلة الأجل. ولا يمكن في هذه المرحلة تقييم حجم أو نوعية آثارها المحتملة. ولذلك، يرتبط التقييم بمدى صحة الاختيارات، أو بما إذا كانت توجد مبادرات أخرى قد تحظى باهتمام أكبر من جانب الآلية العالمية. وتستند المواضيع الأربعة التي تم تناولها حتى الآن إلى ما يُعتبر من المسائل الأساسية لنجاح تنفيذ الاتفاقية.

٦- الجوانب المؤسسية

٦-١ إقامة مكتب الآلية العالمية

التوظيف

خصصت في ميزانية الآلية العالمية لعام ١٩٩٩ المبالغ اللازمة لتعيين ثلاثة موظفين من الفئة الفنية وثلاثة من فئة الخدمات العامة. وأقرت الميزانية شغل وظيفتين من وظائف الفئة الفنية فورا، وخطط لشغل الأخرى في وقت لاحق من العام. وعند كتابة هذا التقرير، كان قد تم اختيار المرشحين لوظيفتي مدير برامج أقدم ومدير نظم المعلومات/محلل مالي، وعرض عليهما عقد توظيف. وسيتولى مدير نظم المعلومات/المحلل المالي منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ومن المتوقع أن ينضم مدير البرامج الأقدم إلى مكتب الآلية العالمية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

أما الوظيفة الثالثة، وهي وظيفة موظف برامج، فلم يعلن عنها في نفس وقت الإعلان عنوظيفتين المذكورتين أعلاه. غير أنه ستبذل جميع الجهود اللازمة لكفالة شغل هذه الوظيفة قبل نهاية عام ١٩٩٩. وبغية تعديل هذا الوضع، سيتم الإعلان عن وظيفة جديدة من الفئة الفنية، مخططة لعام ٢٠٠٠، واختيار المرشحين بصورة موازية لشغل وظيفة موظف البرامج المتبقية لعام ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بوظائف فئة الخدمات العامة، تم ملء وظيفة مساعد إداري في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وكان المرشح المختار يضطلع بمهام هذا المنصب منذ إقامة المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. أما الوظيفة الثانية، وهي وظيفة سكرتير لمدير البرامج الأقدم، فسيعلن عنها بعد تولي مدير البرامج الأقدم مهامه. وعلى نحو مماثل، سيتم ملء ثالث وظيفة من فئة الخدمات العامة وهي وظيفة سكرتير لكل من مدير نظم المعلومات/المحلل المالي

وموظف البرامج بعد أن يتولى هذان الموظفان من الفئة الفنية مهامهما. وفي هذه الأثناء، تستخدم مساعدة مكتبيـة مؤقتة منذ أيار/مايو ١٩٩٩ من أجل المساعدة في عبء العمل المتزايد باستمرار.

حسابات الآلية العالمية وتقديم التقارير المالية

تدير الآلية العالمية ثلاثة حسابات، على النحو المحدد في مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبغية تشغيل هذه الحسابات تشغيلاً تاماً، كان من الضروري تقديم تفسير قانوني وتعريف دقيق للأهداف التي يجوز أن تستخدم من أجلها. وأنجزت هذه العملية بالتعاون مع قسم الخدمات القانونية التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبالإستعانة بالمشورة المقدمة من الأخصائيين في هذه المسائل داخل المؤسسة التي تأوي الآلية العالمية. وقد وافق رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على النص النهائي. ويرد فيما يلي جوهر النص. فالهدف من الحساب الأول - الحساب الإداري للميزانية الأساسية - الذي تودع فيه اشتراكات الأطراف في الاتفاقية، والحساب الثاني - حساب التبرعات للنفقات الإدارية - الذي يمول من التبرعات، هو تمويل عمليات مكتب الآلية العالمية. أما الأموال المودعة في الحساب الثالث - حساب الموارد الأساسية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر - فتستخدم من أجل تقديم الدعم للأطراف في الاتفاقية في مجال وضع برامج عمل وطنية وبرامج عمل دون إقليمية والمبادرات ذات الصلة، فضلاً عن وضع مبادرات استراتيجية يمكنها توليد موارد مالية لأغراض تنفيذ الاتفاقية.

وبعد تحديد الحسابات الثلاثة، تم تخصيص الأموال في الحسابين الأول والثاني لمختلف المبادرات. وقد تبرع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بسخاء، وفقاً للالتزام الذي تعهد به في الطلب الذي قدمه لإيواء الآلية العالمية، بمبلغ أولي قدره ٢,٥ مليون دولار لحساب الموارد الأساسية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر. وعند كتابة هذا التقرير، لم يكن قد أنشئ بعد الفريق الاستشاري التقني الذي سيقدم المشورة بشأن استخدام الأموال من هذا الحساب. غير أن الفريق سيجتمع في الخريف، وسيناقش عدة مقترحات في هذا السياق خلال جلسته الأولى.

وتم تمويل عمليات الآلية العالمية خلال عام ١٩٩٨ (الربع الأخير) باستخدام التبرعات المقدمة من السويد (حساب التبرعات للنفقات الإدارية). وتم ترحيل التبرعات المقدمة من ألمانيا وسويسرا في عام ١٩٩٨ إلى حسابات عام ١٩٩٩. وأجرت شركة "برايس واترهاوس" في حزيران/يونيه ١٩٩٩، مراجعة حسابات خارجية للآلية العالمية لعام ١٩٩٨. وترسل الآن مراجعة الحسابات إلى الحكومات المعنية وإلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، قدم تقرير أداء بشأن الحساب الأول إلى الأمانة في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويتضمن هذا التقرير المعاملات المالية التي أجرتها الآلية العالمية حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩. وستقدم معلومات مستكملة قبل انعقاد المؤتمر الثالث للأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

مذكرة التفاهم

وفقا للمقرر ١٩/م أ-٢، قام المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته السادسة والستين المعقودة في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بالنظر في مذكرة التفاهم التي تتضمن التنقيحات المقترحة في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، ووافق على نص مذكرة التفاهم. وأعاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مذكرة التفاهم المنقحة إلى أمانة الاتفاقية في الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩.

ترتيبات التعاون بين الأمانة والآلية العالمية

في المقرر ١٨/م أ-٢، طُلب إلى الآلية العالمية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر التعاون لتفادي الازدواجية ولتعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية وفقا لدور كل منهما كما ورد في مذكرة التفاهم. وبغية إضفاء طابع رسمي على هذا الطلب، وافقت الأمانة والآلية العالمية على إعداد ترتيب للتعاون بين الكيانين. وعينت الأمانة خبيرا استشاريا من أجل صياغة مقترح وفقا للطلب المذكور أعلاه. وعند كتابة هذا التقرير، يجري وضع النص في صيغته النهائية، ثم سيوقع عليه الأمين التنفيذي للأمانة والمدير الإداري للآلية العالمية.

واتخذ خلال السنة، عدد من المبادرات فيما يتعلق بالتعاون بين أمانة الاتفاقية والآلية العالمية. وساهمت الأمانة، بوصفها عضوا في اللجنة التيسيرية، في وضع الاستراتيجية التنفيذية للآلية العالمية. وتعاونت المؤسسات في مجال وضع استراتيجية دون إقليمية لغرب آسيا. وينطبق ذلك أيضا على التخطيط لإنشاء شبكات تقنية آسيوية. وتقوم المؤسسات أيضا بتنسيق جهودهما فيما يتعلق برصد تنحية الكربون والتصحر. وينبغي أن يقدم مكتب الاتصال بالأمانة الجديد في مصرف التنمية الأفريقي المساعدة أيضا للآلية العالمية في تطوير التعاون مع هذه المؤسسة. وهذه بضعة أمثلة فقط على كيفية عمل المؤسستين معا.

٢-٦ اللجنة التيسيرية

عند كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة التيسيرية قد اجتمعت للمرة الخامسة. واستضاف الاجتماعين الرابع والخامس البنك الدولي في واشنطن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، على التوالي. وكانت المسائل الرئيسية التي نوقشت في هذين الاجتماعين الاستراتيجية التنفيذية للآلية العالمية، وبرنامج العمل لعام ١٩٩٩، والتقدم المحرز فيه. وفي الاجتماع الرابع، تقرر توسيع عضوية اللجنة التيسيرية. ولذلك، دعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة إلى أن يصبحا من الأعضاء كاملي العضوية، وبذلك تتألف اللجنة التيسيرية الآن من: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي (الأعضاء المؤسسون)، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وأمانة الاتفاقية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمدير الإداري للآلية العالمية بحكم منصبه. ولم يحضر مصرف التنمية الآسيوي بعد أي اجتماع للجنة التيسيرية. غير أنه، من المتوقع بعد تبادل مراسلات شاملة وتفسير دور اللجنة

التيسيرية ومسؤوليات أعضائها، أن يمثل المصرف في المستقبل. وعلى الرغم من أن البنك الإسلامي للتنمية رفض العضوية الدائمة في اللجنة، فقد أعرب عن رغبته في التعاون مع الآلية العالمية وأثبت التزامه بالتبرع مالياً، عن طريق الآلية العالمية، للمشاورات التحضيرية بشأن برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا. وقام المدير الإداري للآلية العالمية بزيارة لمصرف التنمية الأفريقي وبدأ يقيم علاقات أوثق مع الإدارة البيئية والشعب التنفيذية في المصرف. وعلاوة على ذلك، من شأن التوقيع على الاتفاق بين أمانة الاتفاقية ومصرف التنمية الأفريقي المتعلق بإنشاء مكتب اتصال في مقر المصرف بأبيدجان، أن يسهل تفاعل الآلية العالمية مع المصرف.

وتم الاتفاق على أن تستخدم اجتماعات اللجنة التيسيرية أيضاً لتنظيم جلسات إحاطة إعلامية لكبار مديري المؤسسة المضيفة، بهدف تحسين صورة اتفاقية مكافحة التصحر ودور الآلية العالمية في تنفيذها. وبهذه الروح، نظم البنك الدولي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩، مؤتمر مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن التصحر تحت عنوان "الأراضي الجافة، والفقر، والتنمية: نحو استراتيجية للبنك الدولي"، دعا إلى حضوره أيضاً عدداً كبيراً من الخبراء الخارجيين الذين اضطلعوا بدور رئيسي في وضع الاتفاقية وتنفيذها. وكان من بين هؤلاء المشاركين رئيس الدورات التفاوضية، والرئيس الحالي لمؤتمر الأطراف، وكبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية. وأفتتح مؤتمر المائدة المستديرة رئيس البنك الدولي وتعهد بمنح المسائل المتعلقة بالاتفاقية والتصحر وتدهور الأراضي مركزاً أبرز في عمليات البنك. وعرض البنك الدولي أن يستضيف الاجتماع السابع للجنة التيسيرية في مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وأن ينتهز هذه الفرصة أيضاً لإشراك كبار موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المناقشات المتعلقة بالاتفاقية.

٣-٦ التعاون مع المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية

بدأت الآلية العالمية تضع مبادرات تعاونية إيجابية جداً مع عدد من المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية.

منظمة الأغذية والزراعة

يركز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة حالياً على مسألتين: المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة، وتنحية الكربون. ومن المتوقع أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور متزايد الأهمية فيما يتعلق بعمليات الآلية العالمية، بوصفها عضواً جديداً في اللجنة التيسيرية وعضواً محتملاً في الفريق الاستشاري التقني المعني بحساب الموارد الأساسية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر.

مرفق البيئة العالمية

استجاب مرفق البيئة العالمية، منذ البداية، استجابة إيجابية جدا للآلية العالمية. وأعرب كبير الموظفين التنفيذيين شخصيا عن دعمه للآلية العالمية وأكد على استعداد مرفق البيئة العالمية لدعم المبادرات المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر. ويجب أن ترد المجالات الرئيسية التي يحق لمرفق البيئة العالمية أن يمولها، أي التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وطبقة الأوزون، في المشاريع التي يدعمها المرفق، ولذلك يشترط التعاون مع الآلية العالمية أن تتضمن مبادرات الآلية أحد العناصر المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع مرفق البيئة العالمية أن يمول إلا التكاليف الإضافية ولذلك، يجب ترتيب عملية تمويل مشترك. ويتم استكشاف هذه الإمكانيات، غير أنه من المحتمل أن تستغرق بعض الوقت قبل أن تحقق هدفها. وترتبط المناقشات التي قطعت أكبر شوط من التقدم حتى الآن بمشروعي تخطيط يدعمها مرفق البيئة العالمية بشأن حوضي نهري السنغال والنيجر. ومن الواضح أن عضوية أمانة المرفق في اللجنة التيسيرية، وعضوية منظماته الثلاث المنفذة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي) ستسهل التعاون في هذا السياق.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، طوال عدة سنوات، كلا من الدعم المالي والمادي للبلدان من أجل وضع برامج عملها الوطنية. واستمرت هذه المساعدة في وضع برامج الإقراض التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويمكن ملاحظة وجود روابط وثيقة بين برامج الإقراض التي يضعها الصندوق حاليا في بوركينافاسو، والسنغال، ومالي إلى حد ما، وبرامج العمل الوطنية في هذه البلدان. وتستفيد الآلية العالمية من معرفة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وخبرته في هذه البلدان، وعندما تدخل الآلية العالمية بلدانا أخرى، ستستفيد أيضا من العمل الذي يكون الصندوق قد اضطلع به فيها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

على نحو مماثل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، بتقديم الدعم لبلدان عديدة في مجال وضع برامج العمل. وتقيم الآلية العالمية علاقات عمل مع مكاتب البرنامج الإنمائي في المناطق الفرعية التي يعمل فيها. وبهذه الطريقة، ستستفيد الآلية العالمية من خبرة البرنامج الإنمائي، بينما تقوم، في الوقت ذاته، بإقامة "تمثيل ميداني" للعمليات الخاصة بها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

على الرغم من أنه لا يزال ينبغي إقامة تعاون أساسي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من المتوقع أن يتزايد دوره مع مرور الوقت. ومن شأن المبادرة التي بدأها مؤخرا كبار الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدارة الأراضي والمياه في أفريقيا، أن تؤدي إلى زيادة دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وزيادة التعاون بين برنامج البيئة والآلية العالمية.

البنك الدولي

يقوم البنك الدولي منذ عدة سنوات بوضع مبادرة تتعلق بخصوبة التربة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وعدة مؤسسات أخرى. وهذه المبادرة راسخة الأساس في بوركينافاسو، وهي قائمة أيضا في مالي والسنغال. واستنادا إلى اقتراح من الآلية العالمية، يتم الآن دمج المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة في برنامج العمل الوطني في بوركينافاسو. وثمة أيضا احتمالات لتوسيع نطاق التعاون مع الإدارات التنفيذية للبنك الدولي، خاصة في منطقة أفريقيا، فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية والمراعي في سياق برامج العمل دون الإقليمية.

٤-٦ الاستراتيجية التنفيذية

مع اكتساب الآلية العالمية الخبرة في عملها على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي، ومع المؤسسات الأخرى، أخذ ذلك ينعكس على الاستراتيجية التنفيذية، على النحو المطلوب في المقرر ١٨/م ٢-٠. وقد سبق أن نقحت الاستراتيجية التنفيذية في ضوء التعليقات المقدمة في مؤتمر الأطراف الثاني. وقدم أعضاء اللجنة التيسيرية أيضا تعليقات مفيدة وبناءة للغاية في دورتها الرابعة والخامسة، وستؤخذ هذه التعليقات في الاعتبار عند تنقيح الاستراتيجية مرة أخرى. وستقدم الاستراتيجية المنقحة إلى مؤتمر الأطراف الثالث.

التقييم

اتضح أن عملية التوظيف استغرقت وقتا أطول مما كان متوقعا في الأصل. وبالتالي، استخدمت قدرة مكتب الآلية العالمية على وضع المبادرات، التي بدأت في عام ١٩٩٩، إلى أقصى حد ممكن، وتم تأجيل مبادرات أخرى كان من المقرر الاضطلاع بها خلال العام إلى حين تسمح مستويات ملاك الموظفين بذلك، ومن الأمثلة على ذلك وضع قاعدة بيانات الآلية العالمية. وعلاوة على ذلك، قام المدير الإداري، بوصفه الموظف الوحيد من الفئة الفنية حتى الآن، بالعديد من رحلات السفر الرسمية، الأمر الذي خفض كثيرا من الوقت الذي استطاع تكريسه لجوانب أخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تطلبت إقامة علاقة عمل متينة مع مختلف الشعب ومقدمي الخدمات في المؤسسة التي تأوي الآلية العالمية وقتا طويلا. وقدمت طلبات مساعدة عديدة لشعبة الخدمات القانونية وشعبة شؤون الموظفين والشعبة المالية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فاستجابت إلى أقصى حدود قدراتها. ويمثل توحيد العلاقات الداخلية جزءا هاما من أساس تطوير عمليات الآلية العالمية في المستقبل.

ويعد توسيع عضوية اللجنة التيسيرية، بالإضافة إلى نطاق التعاون المذكور أعلاه، إشارتين إيجابيتين جدا، وهما تبيينان كيف نجحت الآلية العالمية في أقل من سنة في إقامة شراكات استراتيجية ستساهم في تطويرها في المستقبل. وفيما يتعلق بتنظيم اجتماعات اللجنة التيسيرية، أظهرت التجربة أنه من الأفضل أن تقدم الآلية العالمية الدعم لاجتماعات اللجنة التيسيرية، بما فيها تلك التي لا تترأسها المؤسسة التي تأوي الآلية. ويتمثل هذا الدعم في تحديد التواريخ، واقتراح جدول الأعمال، وتوزيع الدعوات والوثائق، وتنسيق المحاضر الرسمية. غير أن على المؤسسة المضيفة للاجتماع أن تستمر في تنظيم الجوانب العملية للاجتماع وأن تكفل وجود المرافق اللازمة في موقع الانعقاد. وسيستمر المشاركون في تحمل المسؤولية عن ترتيبات سفرهم وإقامتهم. ويعكس هذا العرض منطوق كون اللجنة التيسيرية هيئة تنسق الدعم المقدم للآلية العالمية.

٧- تعبئة الموارد: البلدان والمؤسسات المانحة

منحت الآلية العالمية، في سنتها الأولى، الأولوية لإقامة علاقات مع البلدان والمناطق الفرعية النامية، سعيا لإنشاء طريقة للتعاون معها، ولإظهار السبل التي تستطيع الآلية العالمية عن طريقها المساهمة في وضع برامج العمل والمبادرات ذات الصلة. ومن المتوقع أن يساعد وضع نهج متطور جيدا لتنفيذ الاتفاقية في إقامة علاقات متينة مع الدوائر المانحة، وأن يولد بالتالي الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

وتيسر هذا النهج بفضل التبرعات المقدمة من ألمانيا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا فيما يتعلق بإنشاء الآلية العالمية. وسيسمح التبرع السخي المقدم فيما بعد من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمواصلة هذا النهج. وبالإضافة إلى ذلك، يبين الدعم الذي قدمه البنك الإسلامي للتنمية إلى برنامج العمل دون الإقليمي في غرب آسيا، عن طريق الآلية العالمية، طريقة العمل التي تود الآلية العالمية انتهاجها مع الجهات المانحة الأخرى وعدد مختار من المؤسسات التي تولي الأهمية لتدهور الأراضي في صلتها بمسألتها التخفيف من حدة الفقر والتنوع البيولوجي.

وعلى هذا الأساس يتم تعزيز التعاون مع مؤسسات اللجنة التيسيرية نظرا إلى أنها أول شركاء التمويل الواضحين للآلية العالمية. وتجدر بالإشارة إلى أنه بالإضافة إلى التبرعات المالية الواردة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية، كان من المشجع للغاية لرؤية أن المراسلات بين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورئيس البنك الدولي، في أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة المعني بالأراضي الجافة والفقر والتنمية، الذي نظمه البنك الدولي والمشار إليه أعلاه، أشارت إلى أن البنك على استعداد للنظر في إمكانية المساهمة في حساب الموارد الأساسية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر التابع للآلية العالمية، وذلك في السنة المالية القادمة.

وبالإضافة إلى البلدان والمؤسسات المانحة المذكورة، أقامت الآلية العالمية علاقة عمل إيجابية مع إيطاليا، البلد المضيف للآلية العالمية.

٨- التعاون مع المنظمات غير الحكومية

طلب إلى الآلية العالمية، بموجب الفقرة ٦ من المقرر ١٨/أ-٢، أن تقيم عملية تشاور وتعاون مستمرة مع المنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص، وأن تقدم تقريرا إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة كي ينظر فيه ويتخذ الاجراءات المناسبة. واستجابة لهذا الطلب، ستقوم الآلية العالمية بالاشتراك في تمويل الاجتماع العام للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر الذي سيعقد في دكار في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٩. والهدف من هذا الاجتماع هو أن تحدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنفيذ الاتفاقية، على وجه أفضل، كيفية تنظيم وتشغيل الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر نفسها، أي كشبكة مرنة أو مؤسسة أكثر تنظيما، وكيف يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساهم في عملية تخطيط وتنفيذ برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وفي هذا السياق، يجب التمييز بين المنظمات غير الحكومية الجنوبية والشمالية، وبين المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية وتلك في البلدان المتقدمة. وسيساهم الاجتماع أيضا في هدف إعداد الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر وأعضائها لمؤتمر الأطراف الثالث.

وسيمنح البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب، المناقش أعلاه، الأولوية للمشاريع التي تدعمها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. ولذلك، من المتوقع أن تقوم الشبكة والمنظمات غير الحكومية بدور هام في هذا النشاط. وتقوم الآلية العالمية بمناقشة تقديم الدعم المالي لهذا الغرض مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر.

وعلى الصعيد الوطني، تضمنت الزيارات التي أجراها المدير الإداري، خاصة إلى بوركينا فاسو والسنغال، مناقشات ومشاورات مع مجتمع المنظمات غير الحكومية. ومن الواضح أنه كان للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في هذه البلدان دور بارز في وضع برنامج العمل الوطني، كما تعترف بذلك جميع الأطراف. وعلى نحو مماثل، يسود اعتراف واسع النطاق بأنها ستستمر في الاضطلاع بدور نشط في تنفيذ برنامج العمل الوطني. وإن الهدف من الصناديق الوطنية للتصحر ومفهوم برامج التنمية للمناطق المحلية، وغيرها، هو توفير فرصة للمنظمات غير الحكومية للوصول إلى الموارد المالية لكي تتمكن من الاضطلاع بالدور الذي حددته لنفسها.

التقييم

إن التعاون مع المنظمات غير الحكومية لا يزال في بدايته. وكان الهدف خلال الفترة الأولية تحديد نهج للتعاون بين الآلية العالمية والمنظمات غير الحكومية. وإذا كان النهج صحيحا، سيكون من السهل نسبيا توسيع نطاق نوع الأنشطة التي تمت مباشرتها.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، كانت إمكانيات بدء الأنشطة محدودة بسبب القيود المفروضة على القدرات المذكورة أعلاه. وكما ورد فيما سبق، من المتوقع أن تكون إحدى المبادرات المشتركة الأولى للآلية العالمية مع

القطاع الخاص إنشاء الصناديق الوطنية للتصحر وتمويلها. ومن الواضح أنه ينبغي إشراك القطاع الخاص في البلدان المتقدمة بوصفه عنصراً فاعلاً في مجال تنفيذ الاتفاقية. وسيمثل ذلك خطوة طبيعية بعد أن تعزز الآلية العالمية دورها كمساهم قيم في تنفيذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، سيكون القطاع الخاص عنصراً فاعلاً رئيسياً في المبادرة المتعلقة بتخفيف الكربون، إذا اتضح أن هذه المبادرة خيار سليم للتصدي لتغير المناخ والتصحر.

التقييم الإجمالي

بغية تقديم موجز للبيانات المقدمة أعلاه، ينبغي التأكيد على النقاط التالية:

أثبتت اللجنة التيسيرية، بوصفها أداة لدعم الآلية العالمية، أنها أداة فعالة ومفيدة للغاية. وبالإضافة إلى توفير إطار للمناقشة والمساهمة فيما يتعلق بجميع جوانب ولاية الآلية العالمية، قامت أيضاً بتعزيز التعاون بين الآلية العالمية وفرادى مؤسسات اللجنة التيسيرية.

واستغرقت عملية تعيين الموظفين وقتاً أطول بكثير مما كان متوقفاً، وترتبت على ذلك آثار واضحة على جميع الجوانب الأخرى لعمل الآلية العالمية حتى الآن. ومن المحتمل أن تؤثر أيضاً على السنة الثانية - وذلك إلى أن يتم شغل المناصب الدائمة الرئيسية وأن يحاط الموظفون المعينون علماً بكافة مهامهم ويكتسبوا بعض الخبرة في مناصبهم.

ومن المسائل الناجمة عما سبق أن الآلية العالمية لم تتمكن من بدء عملياتها إلا في مناطق وبلدان قليلة. وبالتالي كانت تغطيتها الجغرافية حتى الآن محدودة. وتدرك الآلية العالمية هذا النقص إدراكاً تاماً، وتنوي تصحيحه عندما تسمح قدراتها بذلك. وفي هذه الأثناء، رأت أن تعتمد نهجاً برنامجياً، مركزة على تقديم مساهمات حقيقية في إطار عدد محدود، ولكن مستهدف، من المبادرات.

وينبغي أن يكون واضحاً مما ورد أعلاه أنه يجب أن تتمتع الآلية العالمية بإمكانية الوصول إلى الموارد الخاصة بها لكي تتمكن من الاضطلاع بدورها كوسيط وجامع وصلة بين البلدان النامية والمتقدمة الأطراف في الاتفاقية. وهذه الموارد ضرورية لتمويل عملية الجمع بين المنظمات التي يجب أن تكون جزءاً من عملية التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن دعم الأنشطة الرامية إلى تقديم الإرشاد فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يحتاج استكشاف فرص تمويلية جديدة إلى عمليات تحقيق وبحث قد تسفر، في حالة نجاحها، عن إيرادات كبيرة للغاية.